وزارة الاستثمار

قرار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛

وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ، وأن يكون هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة ؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ بإضافة معيار الأحكام الانتقالية رقم ٤٦ لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة ؛

وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل لجنة لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ؛

وعلى كتاب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية المؤرخ ٢٠١٧/١/٣١ ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية".

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر فى ٢٠١٧/٢/٧

وزيرة الاستثمار

داليا خورشيد

ملحـق (أ)

معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥

آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية

معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة

على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية

المحتويات

(الفقرات)

مقدمة ١-٣

الهدف من الملحق ٤ و٥

تعريفات ٦

النطاق ٧

الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية ٨ و٩

فروق العملات الأجنبية ١٠ و١١

نموذج التكلفة المعدلة ١٢-٢٢

الإفصاح ٢٣-٢٦

تاريخ السريان والأحكام الانتقالية ٢٧-٣٠

إرشادات التطبيق .....

مثال توضيحى .....

مقدمة

١ - فى ضوء صدور قرار البنك المركزى المصرى بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية (تاريخ تحرير سعر الصرف)، وكنتيجة لهذا الإجراء الاقتصادى الاستثنائى، نشأت لدى الكثير من المنشآت أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية نتيجة لوجود أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية فى ذلك التاريخ أثرت على نتائج أعمال تلك المنشآت بشكل كبير.

٢ - وفى ضوء ما ترتب على ذلك القرار ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأن أصبحت التكلفة التاريخية لبعض الأصول تختلف جوهريًا عن تكلفتها الاستبدالية نتيجة لتحرير سعر الصرف.

٣ - ذلك كله أدى إلى الحاجة إلى إصدار هذا الملحق لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية"، وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحرير سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشأة التى تكون عملة التعامل لها هى الجنيه المصرى. هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية من أول يناير ٢٠١٦ فيما بعد المدى الزمنى لسريان هذا الملحق.

الهدف من الملحق :

٤ - يهدف هذا الملحق إلى وضع معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادى الاستثنائى المتعلق بتحرير سعر الصرف وذلك من خلال وضع خيار إضافى مؤقت للفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية"، والتى تتطلب الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل للفترة التى تنشأ فيها هذه الفروق، وبديلاً لذلك يسمح للمنشأة التى لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية فى تاريخ تحرير سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة

واستثمارات عقارية وأصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) وأصول تنقيب وتقييم مقتناة قبل تاريخ تحرير سعر الصرف بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن ترجمة هذه الالتزامات فى تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن تكلفة هذه الأصول، وذلك على النحو المبين فى الفقرة "٨" من هذا الملحق، كما تسمح المعالجة للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن تحرير أسعار الصرف للأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة فى تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، وذلك على النحو المبين فى الفقرة "١٠" من هذا الملحق.

٥ - كما تتيح المعالجة الخاصة الواردة بهذا الملحق خياراً إضافيًا مؤقتًا للفقرة رقم "٢٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) المعدل "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" والفقرة "٧٤" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة" والفقرة "١٢" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) المعدل "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية" ، والخاصة بالقياس بعد الاعتراف الأولى، بما يسمح للمنشأة بتعديل قيم فئة أو أكثر من فئات الأصول الثابتة و/أو الأصول غير الملموسة و/أو أصول التنقيب والتقييم المثبتة بالتكلفة التاريخية بالقوائم المالية للمنشأة، وذلك باستخدام معامل يعكس أثر التغيير فى سعر الصرف فى تاريخ تحرير سعر الصرف بعد تعديله بفرق التضخم عن الفترة ، وذلك بدلاً من استخدام نموذج إعادة التقييم بالقيمة العادلة، وذلك على النحو المبين فى الفقرة "١٤" من هذا الملحق.

تعريفات :

٦ - تستخدم المصطلحات التالية بالمعنى المذكور قرين كلٍّ منها :

(أ) تاريخ تحرير سعر الصرف : هو يوم ٣ نوفمبر ٢٠١٦

(ب) سعر الصرف فى تاريخ تحرير سعر الصرف : هو سعر الإقفال الرسمى المعلن من البنك المركزى المصرى لصرف العملة الأجنبية فى تاريخ تحرير سعر الصرف.

(جـ) الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق: هى السنة المالية ، أو جزء منها التى تبدأ قبل تاريخ تحرير سعر الصرف وتنتهى فى أو بعد هذا التاريخ، لا يتم تطبيق هذه المعالجة على القوائم المالية للجزء من السنة المالية الذى ينتهى قبل تاريخ تحرير سعر الصرف.

(د) الأصل أو الأصول المؤهلة للتعديل : هى جميع فئات :

الأصول الثابتة فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) المعدل "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" (فيما عدا الأراضى والمبانى وكذلك الأصول المؤجرة للغير بنظام التأجير التمويلى والمثبتة فى دفاتر المؤجر طبقًا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) المعدل "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى") ، و

الأصول غير الملموسة فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة " (فيما عدا الشهرة) ، و

أصول التنقيب والتقييم فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية ".

(هـ) معامل التعديل : هو معامل يستخدم لتعديل القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل، وهو يعكس نسبة التغيير فى سعر الصرف الرسمى للدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى المعلن من البنك المركزى فى تاريخ تحرير سعر الصرف بعد تعديله بفرق التضخم عن الفترة، ويتم حساب معامل التعديل كنسبة سعر الصرف فى تاريخ تحرير سعر الصرف إلى سعر الصرف فى بداية الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، وذلك للأصول المؤهلة للتعديل المقتناة قبل أول الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، ويتم حساب معامل التعديل للأصول المؤهلة للتعديل المقتناة خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة ، كنسبة سعر الصرف فى تاريخ تحرير سعر الصرف إلى سعر الصرف فى تاريخ اقتناء الأصل المؤهل للتعديل. وتحدد إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق، الفقرات أرقام "١" و"٢" معامل التعديل.

النطاق:

٧ - لا يجوز إلا للمنشآت التى يكون عملة القيد لديها هو الجنيه المصرى أن تقوم بتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، ويمكن للمنشأة اختيار تطبيق أو عدم تطبيق المعالجات الخاصة الواردة بالفقرات "٨" و/أو "١٠" و/أو "١٤" من هذا الملحق.

الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية :

٨ - يمكن للمنشأة التى قامت قبل تاريخ تحرير سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) ممولة بالتزامات بعملات أجنبية ، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول فى تاريخ تحرير سعر الصرف بفروق العملة الناتجة - خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق - عن إعادة ترجمة رصيد الالتزام القائم المتعلق بها فى تاريخ تحرير سعر الصرف، وعن الجزء المسدد من هذا الالتزام خلال نفس الفترة ، بما لا يزيد عن مبلغ الزيادة التى قد تنتج فيما لو تم تعديل صافى القيمة الدفترية للأصل فى تاريخ تحرير سعر الصرف بنسبة التغيير فى سعر صرف العملة للالتزام من بداية الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، أو من تاريخ اقتناء الأصل إذا كان لاحقًا ، وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف. هذا ويتم إهلاك الزيادة فى تكلفة الأصل على العمر المتبقى له، ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة، وفى هذه الحالة لا يسمح بتعديل تكلفة نفس الأصل وفقًا للفقرة "١٤" من هذا الملحق.

٩ - عند تعديل تكلفة الأصول المؤهلة للتعديل بتطبيق الفقرة "٨" من هذا الملحق ، يجب ألا يزيد صافى التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتى يتم قياسها وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) المعدل "اضمحلال الأصول".

فروق العملات الأجنبية :

١٠ - استثناءً من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية "الخاصة بالاعتراف بفروق العملة ، يمكن للمنشأة التى تأثرت نتائج أعمالها بصافى أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحرير سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة فى تاريخ تحرير سعر الصرف باستخدام سعر يمثل متوسط أسعار الإقفال الرسمية لبيع العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزى المصرى بين تاريخ تحرير سعر الصرف وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ (مقارنة بسعر الإقفال لصرف العملة الأجنبية فى اليوم السابق لتاريخ تحرير سعر الصرف) ، مخصومًا منها أى فروق عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة أصول مؤهلة للتعديل وفقًا للفقرة "٨" من هذا الملحق ، وذلك باعتبار أن هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحرير سعر الصرف، وتبين إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق - الفقرة رقم "٣" - بيان أسعار البيع الرسمية لأهم العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزى المصرى ومتوسطاتها عن هذه الفترة.

١١ - يتم إدراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية، والتى تم عرضها فى بنود الدخل الشامل الآخر طبقًا للفقرة رقم "١٠" من هذا الملحق فى الأرباح أو الخسائر المرحلة فى نفس الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق.

نموذج التكلفة المعدلة :

١٢ - يمكن للمنشأة تطبيق نموذج التكلفة المعدلة - طبقًا للفقرة "١٤" من هذا الملحق - على فئة أو أكثر من فئات تبويب الأصول المؤهلة للتعديل.

١٣ - فئة الأصول المؤهلة للتعديل هى مجموعة من بنود الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهين فى عمليات المنشأة ،

وفيما يلى أمثلة لهذه المجموعات :

(أ) الآلات والمعدات.

(ب) السفن.

(جـ) الطائرات.

(د) الحفارات.

(هـ) وسائل النقل والانتقال.

(و) الأثاث والتركيبات.

(ز) التراخيص.

(ح) العلامات التجارية.

١٤ - طبقًا لنموذج التكلفة المعدلة يتم تعديل التكلفة التاريخية لفئة أو أكثر من فئات الأصول المؤهلة للتعديل وكذلك مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها ، وذلك باستخدام معامل التعديل.

١٥- عندما يتم تعديل أحد بنود الأصول المؤهلة للتعديل باستخدام معامل التعديل ، يجب تعديل كافة بنود فئة الأصول التى ينتمى إليها هذا البند.

١٦ - يتم تحديد التكلفة المعدلة - ناقصةً مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المعدل - لكل بند من الأصول المؤهلة للتعديل بتطبيق معامل التعديل المحسوب وفقًا للفقرة "٦.هـ" على التكلفة التاريخية ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك فى تاريخ تحرير سعر الصرف، ولا يتم تعديل التكلفة والإهلاك أو الاستهلاك لإضافات الأصول المؤهلة للتعديل التى تمت بعد تاريخ تحرير سعر الصرف، وعند تقديم تحليل لحركة الأصول خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، يجب عرض فرق التعديل فى كلٍّ من التكلفة ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك بشكل مستقل عن بنود الحركة.

١٧ - يجب إدراج قيمة الزيادة فى صافى القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل - نتيجة تعديلها باستخدام معامل التعديل - فى بند منفصل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها فى بند منفصل فى حقوق الملكية تحت مسمى "ناتج تعديل تكلفة الأصول".

١٨ - يجب على المنشأة تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول المدرج فى جانب حقوق الملكية إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة، ويتحقق هذا الناتج نتيجة للاستغناء عن أو التخلص من الأصل المؤهل للتعديل، كما يتحقق جزء من هذا الناتج نتيجة لاستخدام المنشأة لهذا الأصل المؤهل للتعديل، وفى هذه الحالة فإن قيمة الناتج المحقق يساوى الفرق بين الإهلاك أو الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة المعدلة وبين الإهلاك أو الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية لذات الأصل، على ألا يتم التحويل من حساب ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة من خلال قائمة الدخل، فى جميع الأحوال يجب الأخذ فى الحسبان بأى آثار ضريبية تترتب على تحويل أى جزء من ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة.

١٩ - عند تعديل تكلفة الأصول المؤهلة للتعديل والإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها باستخدام معامل التعديل، يجب ألا يزيد صافى التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتى يتم قياسها وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) المعدل "اضمحلال الأصول".

٢٠ - عند تطبيق متطلبات الفقرة رقم "١٤" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) "تكاليف الاقتراض" باستخدام معدل للرسملة، يجب حساب تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة قبل تاريخ تحرير سعر الصرف على أساس المبالغ التى تم إنفاقها على الأصل المؤهل للتعديل قبل تعديله بمعامل التعديل.

٢١ - يمكن للمنشآت التى لا تسمح أنظمة الحسابات بها من تعديل الأرصدة والقيم فى تاريخ تحرير سعر الصرف طبقًا لهذا الملحق أن تقوم باعتبار تاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٦ هو أقرب تاريخ للتعديل.

٢٢ - يجب تعديل مصروف الإهلاك أو الاستهلاك الذى يتم الاعتراف به فى قائمة الدخل فى الفترة التالية لتاريخ تحرير سعر الصرف ليعكس أثر تعديل تكلفة الأصل المؤهل للتعديل ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك طبقًا لمتطلبات الفقرة "١٤" من هذا الملحق.

الإفصاح :

٢٣ - على المنشأة التى اختارت تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق (كلها أو بعضها) مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة بالفقرة "٢٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) المعدل "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء".

٢٤ - إذا قامت المنشأة باستخدام الخيار المتاح فى الفقرة "٨" من هذا الملحق ، يجب الإفصاح عن مبلغ فروق العملة الذى تم إضافته إلى تكلفة الأصول.

٢٥ - على المنشأة التى اختارت تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة فى الفقرة رقم "١٠" من هذا الملحق :

(أ) أن تفصح فى قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل عن مبلغ فروق العملة التى تم إدراجها ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير ضريبة الدخل) ، وما تم ترحيله إلى الأرباح أو الخسائر المرحلة خلال نفس الفترة ، هذا بالإضافة إلى الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة بها.

(ب) أن تفصح فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة على النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح.

٢٦ - على المنشأة التى اختارت تعديل التكلفة التاريخية للأصول المؤهلة للتعديل - طبقًا للفقرة "١٤" من هذا الملحق - أن تفصح عما يلى :

(أ) القيم الدفترية لكل فئة من مجموعات الأصول كما لو ظلت هذه الفئة مدرجةً بالقوائم المالية وفقًا لنموذج التكلفة التاريخية.

(ب) أن القوائم المالية تم تعديلها ، وأنه نتيجة لتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، فقد تم تعديل قيم بعض بنود الأصول باستخدام معامل التعديل المحدد فى إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق.

(جـ) إجمالى ناتج تعديل تكلفة الأصول الذى تم إدراجه ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير ضريبة الدخل)، مع توضيح الحركة خلال الفترة بالإضافة إلى الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة به.

(د) الافتراضات الأساسية التى تم استخدامها لتقدير القيمة الاستردادية لفئات الأصول التى تم تعديلها، وما إذا تم تخفيض قيم تلك التعديلات التى تمت على التكلفة التاريخية نتيجة لزيادة التكلفة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له، تطبيقًا لمتطلبات الفقرة "٩" والفقرة "١٩" من هذا الملحق.

تاريخ السريان والأحكام الانتقالية :

٢٧ - يتم تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق بصفتها معالجات محاسبية استثنائية فقط على القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق كما هى معرفة فى الفقرة "٦.ج" من هذا الملحق .

٢٨ - لا يتم تعديل أرقام المقارنة للفترات المالية السابقة المعروضة وكذلك المعلومات التى يتم الإفصاح عنها والمتعلقة بفترات سابقة بأثر تلك المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق .

٢٩ - تعتبر القيم المعدلة للأصول المؤهلة للتعديل ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك باستخدام معامل التعديل، فى نهاية السنة المالية التى تم تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق عليها، أساس للقيم المرحلة فى الفترات المالية اللاحقة .

٣٠ - تسرى متطلبات الإفصاح الواردة فى الفقرة "٢٦.أ" من هذا الملحق على القوائم المالية للفترات المالية اللاحقة على تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق ، وذلك إلى أن يتم إهلاك أو استهلاك الأصول التى تم تعديلها بالكامل.

إرشادات التطبيق

ترافق إرشادات التطبيق هذه ، ملحق (أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية" ، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

١ - بيان أسعار الإقفال الرسمية المعلنة من البنك المركزى المصرى لبيع الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى خلال ٢٠١٦ وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف :

التاريخ/الفترة	سعر الصرف الرسمى (جنيه/دولار)
الفترة من أول يناير حتى منتصف مارس ٢٠١٦	٧,٧٤٠١
الفترة من منتصف مارس حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦	٨,٧٩٠٠
٣ نوفمبر ٢٠١٦	١٤,٦٥٥٠

٢ - معامل التعديل : هو معامل يستخدم لتعديل القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل ، ويتم حسابه فى ضوء التغيير فى أسعار الصرف بعد تعديلها بفرق التضخم عن الفترة :

(أ) معامل التعديل للأصول المقتناة خلال الفترات السابقة (قبل ٢٠١٦/١/١) وحتى منتصف مارس ٢٠١٦ = ١,٦٧ مرة.

(ب) معامل التعديل للأصول المقتناة من منتصف مارس ٢٠١٦ وحتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦ = ١,٤٨ مرة.

فى حالة قيام المنشأة عند الاعتراف الأولى بتكلفة الأصول المؤهلة المقتناة خلال الفترة أو الفترات السابقة باستخدام أسعار صرف تزيد عن أسعار الإقفال الرسمية المعلنة من البنك المركزى المصرى لبيع العملات الأجنبية فى ٢٠١٦/١/١ أو أسعار الإقفال اللاحقة ، فى هذه الحالة يجب عليها أولاً تعديل تكلفة هذه الأصول بأسعار الإقفال الرسمية قبل استخدام معاملات التعديل أعلاه ، لتعديل القيم الدفترية لهذه الأصول.

٣ - بيان أسعار البيع الرسمية لأهم العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزى المصرى للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ ، ومتوسطاتها:

اليوم	دولار أمريكى	يورو	جنيه إسترلينى	درهم إماراتى	ريال سعودى
٢٠١٦/١١/٣	١٤,٦٥٥٠	١٦,٢٦١٢	١٨,٢٥٧٢	٣,٩٩٠٤	٣,٩٠٧٧
٢٠١٦/١١/٦	١٦,٢٢٢٢	١٨,٠٨٩٣	٢٠,٣١٠١	٤,٤١٦٧	٤,٣٢٥٣
٢٠١٦/١١/٧	١٧,٢٦٣٢	١٩,٠٩٨٣	٢١,٤٣٥٨	٤,٧٠٠٦	٤,٦٠٣٢
٢٠١٦/١١/٨	١٧,٨٤٢٧	١٩,٧٠٣٧	٢٢,١٤٤٦	٤,٨٥٨٣	٤,٧٥٧٩
٢٠١٦/١١/٩	١٧,٦٣٣٠	١٩,٥٥٥٠	٢١,٩٤٦٠	٤,٨٠٠٧	٤,٧٠١٧
٢٠١٦/١١/١٠	١٧,٠٧٣٨	١٨,٦١٧٣	٢١,١٩٨٨	٤,٦٤٩٠	٤,٥٥٢٦
المتوسط	١٦,٧٨١٧	١٨,٥٥٤١	٢٠,٨٨٢١	٤,٥٦٩٣	٤,٤٧٤٧

مثال توضيحى

يرافق هذا المثال ملحق (أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية" ، ولكنه لا يمثل جزءاً منه.

مثال :

ظهرت البيانات المالية التالية فى دفاتر المنشأة (س) ، والتى عملة القيد لديها "الجنيه المصرى" ، فى تاريخ تحرير سعر الصرف :

(أ) أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية :

	دولار أمريكى	يورو
نقدية وودائع وحسابات جارية بالبنوك	٢٠٠٠	١٠٠٠
عملاء ومدينون قصيرة وطويلة الأجل	٤٠٠٠	-
موردون والتزامات قصيرة وطويلة الأجل	٦٠٠٠٠	-

تتضمن الالتزامات طويلة الأجل مبلغ ١١٠٠٠ دولار أمريكى يمثل صافى رصيد قرض حصلت عليه المنشأة خلال عام ٢٠١٢ لتمويل شراء آلات بلغت تكلفتها الدفترية فى تاريخ تحرير سعر الصرف ١٢٠٠٠٠ جنيه مصرى ومجمع الإهلاك الخاص بها مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى.

مع العلم بأن الأقساط المسددة من القرض خلال ٢٠١٦ وقبل تاريخ تحرير سعر الصرف ، نتج عنها خسائر فروق عملة محملة على قائمة الدخل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصرى.

(ب) أرصدة أصول ثابتة وأصول غير ملموسة :

جنيه مصرى

	أراضٍ ومبانٍ	آلات ومعدات	وسائل نقل	أثاث وتجهيزات	تراخيص
التكلفة فى أول الفترة	١٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠
إضافات	٥٠٠٠٠	-	-	٣٠٠٠	٣٠٠٠٠
التكلفة فى نهاية الفترة	١٨٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠
مجمع الإهلاك فى أول الفترة	١٨٠٠٠	١١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠٠
إهلاك الفترة	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠
مجمع الإهلاك فى نهاية الفترة	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٩٠٠٠	٤٠٠٠٠
صافى القيمة الدفترية	١٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٤٠٠٠٠

(*) الإضافات على بند التراخيص خلال الفترة ، تمت فى بداية مايو ٢٠١٦ وإهلاك الفترة الخاص بها ١٥٠٠ جنيه مصرى.

(جـ) بلغت صافى خسائر فروق العملة المسجلة بالدفاتر فى تاريخ تحرير سعر الصرف (متضمنة تأثير قرار التحرير) مبلغ ٤٨٠٠٠٠ جنيه مصرى.

(د) أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى المستخدمة خلال الفترة وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف كما يلى :

	دولار أمريكى	يورو
الفترة من أول يناير حتى منتصف مارس ٢٠١٦	٧,٧٤	٨,٥٠
الفترة من منتصف مارس حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦	٨,٧٩	٩,٨٤
٣ نوفمبر ٢٠١٦	١٤,٦٦	١٦,٢٦

١ - مطلوب البيانات المالية المعدلة فى دفاتر المنشأة (س) بافتراض أنها اختارت تطبيق جميع خيارات المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق (أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) ، واختارت تعديل بنود الآلات ووسائل النقل والتراخيص بمعامل التعديل.

مع الأخذ فى الاعتبار أن معامل التعديل الواجب استخدامه طبقًا لإرشادات التطبيق المرافقة للملحق :

معامل التعديل للأصول المقتناة قبل ٢٠١٦/١/١ وحتى منتصف مارس ٢٠١٦ = ١,٦٧

معامل التعديل للأصول المقتناة من منتصف مارس ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٦/١١/٢ = ١,٤٨

٢ - إظهار أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة على كل من :

(أ) قائمة الدخل.

(ب) قائمة الدخل الشامل.

(جـ) قائمة التغيير فى حقوق الملكية.

أولاً - تطبيق الخيارات المتاحة بالمعالجة المحاسبية الخاصة :

الخيار الأول : الأصول الممولة بالتزامات قائمة بالعملة الأجنبية ، الاعتراف بخسائر العملة ضمن تكلفة هذه الأصول القرض الخاص بتمويل اقتناء آلات خلال عام ٢٠١٢

خسائر فروق العملة الناتجة عن الجزء المسدد من القرض خلال الفترة = ٣٠٠٠ جنيه

خسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم رصيد القرض القائم فى تاريخ تحرير سعر الصرف = ١١٠٠٠ دولار × (١٤,٦٦ - ٧,٧٤) = ٧٦١٢٠ جنيهًا

إجمالى خسائر فروق العملة الخاصة بالقرض خلال الفترة = ٧٩١٢٠ جنيهًا

ولتحديد ما يمكن رسملته على الأصل يجب أولاً مقارنة هذه الخسائر بمبلغ الزيادة فى صافى القيمة الدفترية للأصل فى حالة تعديلها بنسبة تغيير سعر الصرف ، وما يسمح برسملته هو المبلغ الأقل ، وذلك طبقًا للفقرة رقم (٨) من الملحق. ويتم ذلك كما يلى :

صافى القيمة الدفترية للآلات الممولة بالقرض المعدلة بنسبة التغيير فى سعر الصرف من بداية الفترة حتى تاريخ تحرير سعر الصرف

$$= \text{صافى القيمة الدفترية للآلات} \times \frac{\text{سعر الصرف فى ٢٠١٦/١١/٣}}{\text{سعر الصرف فى ٢٠١٦/١/١}}$$

$$= (٤٠٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠) \times \frac{١٤,٦٦}{٧,٧٤} = ١٥١٥٢٥$$

مبلغ الزيادة فى صافى القيمة الدفترية = صافى القيمة الدفترية المعدلة - صافى القيمة الدفترية قبل التعديل

= ١٥١٥٢٥ - ٨٠٠٠٠ = ٧١٥٢٥ جنيهًا

وما يتم رسملته على الأصل هو المبلغ الأقل	= ٧١٥٢٥ جنيهًا

(*) مع ملاحظة أنه يجب أن يتم إهلاك هذا المبلغ المرسمل على الأصل على العمر المتبقى له (طبقًا للفقرة رقم "٨" من الملحق).

الخيار الثانى : الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة فى تاريخ تحرير سعر الصرف (بدلاً من قائمة الدخل).

فيما يلى ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ تحرير سعر الصرف طبقًا لمتطلبات المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق :

	دولار أمريكى	يورو	المعادل بالجنيه المصرى بسعر ٢٠١٦/١١/٢	المعادل بالجنيه المصرى بسعر متوسط الفترة من ٢٠١٦/١١/٣ حتى ٢٠١٦/١١/١٠	الفرق بالجنيه المصرى ويمثل فروق العملة فى تاريخ تحرير سعر الصرف
نقدية وودائع وحسابات جارية بالبنوك	٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٧٤٢٠	٥٢١١٨	٢٤٦٩٨
عملاء ومدينون قصيرة وطويلة الأجل	٤٠٠٠	-	٣٥١٦٠	٦٧١٢٨	٣١٩٦٨
موردون والتزامات قصيرة وطويلة الأجل	(٦٠٠٠٠)	-	(٥٢٧٤٠٠)	(١٠٠٦٩٢٠)	(٤٧٩٥٢٠)
صافى خسائر فروق العملة فى تاريخ تحرير سعر الصرف					(٤٢٢٨٥٤)

متوسط سعر الدولار للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف حتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ = ١٦,٧٨٢

متوسط سعر اليورو للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف حتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ = ١٨,٥٥٤

ولتحديد ما يتم الاعتراف به ضمن بنود الدخل الشامل يجب أولاً خصم ما تم الاعتراف به من خسائر فروق عملة ضمن تكلفة أصول ممولة بالتزامات قائمة فى تاريخ تحرير سعر الصرف (طبقًا للخيار الأول) وذلك كما يلى :

صافى خسائر فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات

الطبيعة النقدية فى تاريخ تحرير سعر الصرف = ٤٢٢٨٥٤ جنيهًا

يخصم منها :

خسائر فروق العملة المرسملة على الآلات والمرتبطة بحركة ورصيد القرض

القائم الخاص بها = ٧١٥٢٥ جنيهًا

الصافى : وهو ما يتم الاعتراف به ضمن بنود الدخل الشامل = ٣٥١٣٢٩ جنيهًا

(*) مع ملاحظة أنه يجب تحويل هذا المبلغ فى نهاية نفس الفترة من بنود الدخل الشامل الآخر إلى "الأرباح أو الخسائر المرحلة" فى جانب حقوق الملكية (طبقًا للفقرة رقم "١١" من الملحق).

الخيار الثالث : تعديل التكلفة التاريخية لفئات الأصول المؤهلة للتعديل التى اختارت المنشأة تعديلها وكذلك مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها ، وذلك باستخدام معامل التعديل ، ويتم ذلك بالخطوات التالية :

(أ) عند تعديل التكلفة التاريخية ومجمع الإهلاك الخاص بهذه الأصول بمعامل التعديل يجب مراعاة ما يلى :

الأصول الممولة بالتزامات قائمة بالعملة الأجنبية والتى اختارت المنشأة الاعتراف بفروق العملة الخاصة بهذه الالتزامات ضمن تكلفة تلك الأصول (طبقًا للخيار الأول)، لا يتم تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك الخاص بها بمعامل التعديل، وذلك طبقًا للفقرة "١٨" من الملحق، وتتمثل فى إضافات الآلات المقتناة خلال عام ٢٠١٢ والبالغ تكلفتها فى تاريخ تحرير سعر الصرف مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه ومجمع الإهلاك الخاص بها ٤٠٠٠٠ جنيه.

الإضافات على بند التراخيص خلال الفترة والتى تمت فى بداية شهر مايو ٢٠١٦، يجب عند تعديل تكلفة تلك الإضافات البالغة ٣٠٠٠٠ جنيه وإهلاك الفترة الخاص بها والبالغ ١٥٠٠ جنيه، استخدام معامل تعديل (١,٤٨).

تكلفة ومجمع إهلاك الأصول المؤهلة للتعديل (بخلاف ما سبق) يتم استخدام معامل تعديل (١,٦٧).

يتم حساب فروق التعديل على التكلفة ومجمع الإهلاك لفئات الأصول التى اختارتها المنشأة كل - على حدة -.

يجب ألا تزيد صافى التكلفة المعدلة للأصل بعد خصم مجمع الإهلاك المعدل عن القيمة الاستردادية له.

(ب) إدراج فرق التعديل فى سطر مستقل ضمن كل من التكلفة ومجمع الإهلاك.

فيما يلى طريقة حساب فروق تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك لكل فئة من فئات الأصول التى اختارت المنشأة تعديلها بمعامل التعديل :

(أ) الآلات والمعدات / ووسائل النقل : جنيه

		الآلات والمعدات		وسائل النقل	
		التكلفة	مجمع الإهلاك	التكلفة	مجمع الإهلاك
١	القيمة الدفترية فى تاريخ تحرير سعر الصرف	٢٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
	يخصم منها :				
٢	الأصول الممولة بالتزامات قائمة (طبقًا للخيار الأول)	(١٢٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠)	-	-
٣	الباقى ويمثل القيمة القابلة للتعديل بمعامل التعديل (١ - ٢)	١٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٤	معامل التعديل	١,٦٧	١,٦٧	١,٦٧	١,٦٧
٥	القيمة المعدلة (٣×٤)	٢١٧١٠٠	١٣٣٦٠٠	٨٣٥٠٠	٥٠١٠٠
٦	فرق التعديل (٥ - ٣) (ويدرج فى سطر مستقل ضمن التكلفة ومجمع الإهلاك)	٨٧١٠٠	٥٣٦٠٠	٣٣٥٠٠	٢٠١٠٠

ب - التراخيص : جنيه

		التكلفة	مجمع الإهلاك
١	القيمة الدفترية فى تاريخ تحرير سعر الصرف	١٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
	تقسم إلى :		
٢	أولاً : إضافات خلال الفترة (تمت فى بداية شهر مايو ٢٠١٦)	٣٠٠٠٠	١٥٠٠
٣	معامل التعديل الخاص بها	١,٤٨	١,٤٨
٤	القيمة المعدلة (٢ × ٣)	٤٤٤٠٠	٢٢٢٠
٥	فرق تعديل الإضافات (٤-٢)	١٤٤٠٠	٧٢٠
٦	ثانيًا : باقى القيمة الدفترية (١ - ٢)	١٥٠٠٠٠	٣٨٥٠٠
٧	معامل التعديل الخاص بها	١,٦٧	١,٦٧
٨	القيمة المعدلة (٦ × ٧)	٢٥٠٥٠٠	٦٤٢٩٥
٩	فرق تعديل باقى القيمة الدفترية (٨-٦)	١٠٠٥٠٠	٢٥٧٩٥
١٠	إجمالى فروق التعديل (٥ + ٩) (ويدرج فى سطر مستقل ضمن التكلفة ومجمع الإهلاك)	١١٤٩٠٠	٢٦٥١٥

بيان الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة المعدل:

فيما يلى بيان الأصول وإهلاكاتها فى تاريخ تحرير سعر الصرف مضافًا إليها فروق العملة التى تم الاعتراف بها ضمن تكلفة الأصول الممولة بالتزامات قائمة (طبقًا للخيار الأول)، وفروق تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك بمعامل التعديل (طبقًا للخيار الثالث) :

جنيه

	أراض ومبانٍ	آلات ومعدات	وسائل نقل	أثاث وتجهيزات	تراخيص	الإجمالى
التكلفة فى أول الفترة	١٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٩٢٠٠٠
إضافات خلال الفترة	٥٠٠٠٠	-	-	٣٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٣٠٠٠
فروق العملة المتعلقة بالتزامات قائمة (طبقًا للخيار الأول)	-	٧١٥٢٥	-	-	-	٧١٥٢٥
فرق تعديل التكلفة بمعامل التعديل (طبقًا للخيار الثالث)	-	٨٧١٠٠	٣٣٥٠٠	-	١١٤٩٠٠	٢٣٥٥٠٠
التكلفة فى نهاية الفترة	١٨٠٠٠٠	٤٠٨٦٢٥	٨٣٥٠٠	١٥٠٠٠	٢٩٤٩٠٠	٩٨٢٠٢٥
مجمع الإهلاك فى أول الفترة	١٨٠٠٠	١١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
إهلاك الفترة	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٩٠٠٠
فرق تعديل مجمع الإهلاك بمعامل التعديل (طبقًا للخيار الثالث)	-	٥٣٦٠٠	٢٠١٠٠	-	٢٦٥١٥	١٠٠٢١٥
مجمع الإهلاك فى نهاية الفترة	٣٠٠٠٠	١٧٣٦٠٠	٥٠١٠٠	٩٠٠٠	٦٦٥١٥	٣٢٩٢١٥
صافى القيمة الدفترية	١٥٠٠٠٠	٢٣٥٠٢٥	٣٣٤٠٠	٦٠٠٠	٢٢٨٣٨٥	٦٥٢٨١٠

صافى ناتج تعديل الأصول بمعامل التعديل (طبقًا للخيار الثالث) = فرق تعديل التكلفة - فرق تعديل مجمع الإهلاك

= ٢٣٥٥٠٠ - ١٠٠٢١٥ = ١٣٥٢٨٥

ثانيًا - أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق على :

(أ) قائمة الدخل :

فيما يلى بيان أثر التسويات السابقة على مبلغ خسائر فروق العملة بقائمة الدخل فى تاريخ تحرير سعر الصرف :

جنيه

خسائر العملة بدفاتر المنشأة فى تاريخ تحرير سعر الصرف	٤٨٠٠٠٠
يخصم منها :	
١ - ما تم إضافته إلى تكلفة الآلات (طبقًا للخيار الأول)	٧١٥٢٥
٢ - خسائر فروق العملة التى تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (طبقًا للخيار الثانى)	٣٥١٣٢٩
الباقى : ويمثل صافى مبلغ خسائر فروق العملة التى تظهر بقائمة الدخل فى تاريخ تحرير سعر الصرف	٥٧١٤٦

* مع ملاحظة أن فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية خلال الفترة التالية لتاريخ تحرير سعر الصرف يجب الاعتراف بها فى قائمة الدخل عن الفترة .

(ب) قائمة الدخل الشامل :

فيما يلى شكل مختصر لقائمة الدخل الشامل عن الفترة / السنة ، وذلك بعد تأثيرها بالمبالغ التى يتم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر نتيجة لهذه المعالجة المحاسبية الخاصة :

جنيه

قائمة الدخل الشامل عن الفترة / السنة	
صافى ربح الفترة / السنة	×××
يضاف / يخصم : بنود الدخل الشامل الآخر	
خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية فى تاريخ تحرير سعر الصرف (طبقا للخيار الثانى)	(٣٥١٣٢٩)
يخصم : المحول منها إلى "الأرباح أو الخسائر المرحلة" خلال نفس الفترة (طبقًا للخيار الثانى)	٣٥١٣٢٩
الصافى	صفر
ناتج تعديل تكلفة أصول (طبقًا للخيار الثالث)	١٣٥٢٨٥
إجمالى الدخل الشامل عن الفترة / السنة	×××

(ج) قائمة التغيير فى حقوق الملكية :

فيما يلى شكل مختصر لقائمة التغيير فى حقوق الملكية عن الفترة/ السنة بعد تأثيرها بالمعالجة المحاسبية الخاصة : **جنيه**

	رأس المال	احتياطيات	أرباح / خسائر مرحلة	ناتج تعديل أصول	الإجمالى
الرصيد فى بداية الفترة / السنة	xxx	xxx	xxx		xxx
صافى ربح الفترة / السنة			xxx		xxx
يضاف بنود الدخل الشامل الأخر					
خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية			(٣٥١٣٢٩)		(٣٥١٣٢٩)
ناتج تعديل تكلفة أصول				١٣٥٢٨٥	١٣٥٢٨٥
إجمالى الدخل الشامل للفترة / للسنة	xxx	xxx	xxx	١٣٥٢٨٥	xxx
المعاملات مع المساهمين					
زيادة رأس المال	xxx				xxx
توزيعات الأرباح		xxx	xxx		xxx
إجمالى معاملات مع المساهمين	xxx	xxx	xxx		xxx
الرصيد فى نهاية الفترة / السنة	xxx	xxx	xxx	١٣٥٢٨٥	xxx

(*) مع ملاحظة أنه يجب تحويل ناتج تعديل الأصول إلى "الأرباح أو الخسائر المرحلة" عند تحققه، ويتحقق ذلك الناتج إما عند بيع أو التخلص من الأصل أو مع إهلاكه أو استهلاكه، على ألا يتم ذلك التحويل من خلال قائمة الدخل .

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٧

٢٥٥٠٤ / ٢٠١٦ - ٢٠١٧/٢/٢٠ - ١٣١٨